مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في اليمن بين الاتفاق والاختلاف

قراءة تحليلية لرؤى القوى السياسية حول شكل الدولة

د. علي مطهر العثربي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة صنعاء

الملخـــــص

إن الحوار منهج يتيح التعرّف على وجهات النظر المختلفة، لجأ اليمنيون إليه كا ستجابة لا ستمرار الحياة، حيث انعقد مؤتمر الحوار الوطني ابتداءً من 18 مارس 2013م بمشـــاركة القوى الســـيا سية المختلفة والتي شاركت بـــ565 مشاركاً، وقدمت رؤاها حول القضايا السياسية. وقد تركزت النقاشات فيه على الشكل السياسي والإداري والانتخابي للدولة والقابل للاستجابة والقبول. وبينت هذه الدراسة أن تحديد شـــكل الدولة لا يأتي من خلال ا ستجلاب نماذج وتجارب الدول الأخرى، بل من صـــناعة الشكل المناسب للدولة اليمنية الحديثة.

أثارت الدرا سة التساؤلات حول شكل الدولة وكذلك رؤى القوى السيا سية المشاركة في المؤتمر حول شـــكل الدولة؛ مبينة ما هو محل اتفاق وما هو محل اختلاف، إضـــافة إلى الأ سباب التي حالت دون الوصـــول إلى اتفاق كامل والتدخلات الخارجية التي أعاقت نجاح المؤتمر. كما تناولت الدرا سة النظام الانتخابي المتوافق عليه والرؤى المســـتقبلية للحياة الســـيا سية في اليمن. وقد ناقشـــت الدرا سة تلك الموضوعات من خلال الآتي:

- المبحث الأول: تضمن مقدمة وتعريفاً بالخطة المنهجية للدراسة.
- المبحث الثاني: تضمن تحديد رؤى القوى السياسية حول شكل الدولة.
- المبحث الثالث: احتوى تحليل رؤى القوى السياسية.
- المبحث الرابع: صـــناعة شـــكل الدولة الذي يحقق القبول والأ سباب التي حالت دون توافق القوى السياسية والخاتمة واستشراف المستقبل.

Outcomes of the National Dialogue Conference in Yemen between Approval and Rejection: An Analytical Reading of the Political Forces Visions of the Proposed Form of State

Dr. Ali Mutahar Al-Othrubi
Assistant Professor of Political Science
Sana'a University

Abstract

Dialogue is a smooth way that informs you of the different opinions. Yemenis have resorted to dialogue as a response to continue their lives, including indulging in the National Dialogue Conference launched on 18/3/2013. Political parties participated in the conference through 565 participants who presented their views about the most important political issues. Discussions focused on the political, administrative and electoral aspects of the state that would be acceptable. This study shows that the form of the new state would not come from emulating other country's experience, but from creating an appropriate form of the modern Yemeni State.

This study has raised a number of questions about the form of the state, including visions of various political parties participating in the conference, common grounds and disputes, related reasons that prevented reaching an agreement and the external influence that led to aborting the conference. The study investigated discussions on an acceptable electoral system and the future outlook into the political life in Yemen. The structure of the study is laid out as follows:

- Section 1: introduction and methodology of the study.

- Section 2: vision of the political parties on the form of the state.

- Section 3: analysis of the above mentioned visions.

- Section 4: creating an acceptable form of the state, reasons preventing a political agreement and last the conclusion and way forward.

المبحث الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة

جاء مؤتمر الحوار الوطني والذي استمر من 18 مارس 2013م إلى 8 يناير 2014م استجابة عملية وضرورة حتمية لإنهاء الصراع في اليمن الواحد والموحد، ومن أجل الحفاظ على وحدته وسيادته واستقلاله، باعتبار الحوار الوطني هو الوسيلة الوحيدة لتوحيد رؤى كافة المكونات السياسية البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية. وقد كان عمَ اليمن فوضى عارمة أظهرت تطوراتها والتي بدأت في 11 فبراير 2011م أنها وسيلة من وسائل القوى الاستعمارية لتمزيق وتدمير الدول العربية والقضاء على قدراتها العسكرية، وليخلو لها الجو لفرض السيطرة المطلقة على ثروات الوطن العربي. وكان ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي" أداة لتحقيق أهدافها في التدمير والسيطرة، إذ كانت الجمهورية اليمنية إحدى الدول الأكثر استهدافاً، نظراً لما تتمتع به من موقع إستراتيجي حاكم.[1]

غير أن اليمنيين تجاوزوا محنة 2011م واختاروا حوار العقول وجلسوا على طاولة واحدة التزاماً بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة. وتم تسليم السلطة من خلال إرساء تقاليد العمل الشوروي الديمقراطي في 21 فبراير 2012م، ونقلت السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي في 27 فبراير 2012م. وعقد مؤتمر الحوار الوطني أولى جلساته في 2013/3/18م وانتهت جلساته الختامية في 8 يناير2014م، قدمت خلالها القوى السياسية المشاركة رؤاها حول القضايا السياسية الوطنية التي وافق المؤتمرون على تحديدها.

وقد جرى التوافق على العديد من القضايا وكان بالإمكان التوافق على ما اختلف عليه، إلا أن قوى التدخل الخارجي دفعت بالمندوب الأممي جمال بن عمر إلى تقديم مشروع الأقلمة الذي رفضه بعض المتحاورين في مؤتمر الحوار،[2] لاعتماده الفدرالية السياسية التي تجزئ الجمهورية اليمنية وتعيق عملية التنمية المستدامة ودون مراعاة للخصوصية اليمنية في مكوناتها الجغرافية والبشرية. كما أن ذلك المشروع لم يكن ناتجاً عن دراسة علمية موضوعية بقدر ما كان يحقق أهدافاً لا صلة لمستقبل الأجيال اليمنية بها، الأمر الذي فجر الأزمة السياسية من جديد بين القوى السياسية المتصارعة على السلطة.

وقد قدمت القوى السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني رؤاها في كل قضايا الحوار التي حددها المؤتمرون الذين كانوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النجاح الذي ينشده اليمنيون كافة، إلا أن التدخلات الخارجية حالة دون تحقيق الوفاق اليمني الناجز، الأمر الذي جعل من مخرجات الحوار غارقة بين الاتفاق والاختلاف. وأخذت الصورة الحوارية الحضارية التي رسمها المتحاورون في أذهان المتابعين لمجريات الحوار تتبدد، وتضاعفت العراقيل أمام الترجمة العملية للحلول المتوافق عليها عندما غلب البعض المصالح الضيقة على المصالح القومية للدولة اليمنية، الأمر الذي أفسح المجال أمام التدخل الخارجي الذي كان يتحين الفرص، ومن ذلك التدخل العسكري لدول التحالف الذي قام بشن هجوم مباغت على البنى التحتية للجمهورية اليمنية في 26 مارس 2015م.

---

1. هـ .ح، الطريق إلى البحر المفتوح، صحيفة استرالية، 1993م، ترجمة سالم منصر.
2. علي مطهر العثربي، المختصر في تاريخ نشوء الدولة والديمقراطية في اليمن: من الدولة المعينية إلى 2016م، 2019م، ص293.

وتقدم هذه الورقة البحثية دراسة تحليلية للرؤى التي عرضتها القوى السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، للتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف والأسباب التي حالت دون تحقيق التوافق.

أولاً: مشكلة البحث

شكل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني أهمية غطت المساحة الجغرافية للجمهورية اليمنية وشغلت المكونات البشرية في هذا البلد بالمتابعة والاهتمام والترقب القائم على الأمل في الوصول إلى ما يحقق السلام والا ستقرار ويد صون الوحدة اليمنية، ويعزز مواصلة ا ستكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة. ولأن قضايا الحوار متعددة وتحتاج إلى العديد من الأبحاث والدرا سات، فإن هذه الورقة البحثية ستركز على الرؤى المتعلقة بشكل الدولة سيا سياً وإدارياً ونوع النظام الانتخابي. ومن هذا المنطلق تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ماهي رؤى القوى السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني حول شكل الدولة؟
- ما هو محل الاتفاق وما هو محل الاختلاف في مؤتمر الحوار الوطني؟
- ما هي الأسباب التي حالت دون الاتفاق والتي وسعت فجوة الاختلاف بين المتحاورين اليمنيين؟
- ما هو النظام الانتخابي الذي يتوافق مع شكل الدولة اليمنية الحديثة؟
- ما هي التدخلات الخارجية التي أعاقت نجاح مؤتمر الحوار الوطني؟
- ما هي الرؤى المستقبلية للحياة السياسية في اليمن من وجهة نظر الباحث؟

ثانياً: أهميه البحث وأسباب اختياره

تكمن أهمية الدرا سة البحثية في تناولها رؤى القوى السيا سية حول قضايا الحوار المتعلقة بشكل الدولة اليمنية الحديثة (سياسياً وإدارياً وانتخابياً)، كما أنها تبين ما توافق عليه المؤتمرون في الحوار الوطني حول شكل الدولة وتعطي تحليلاً سياسياً علمياً لأسباب الاختلاف واندلاع الصراع السياسي وتحديد الجهة التي تقف خلف التعثر.

ثالثاً: أهداف الدراسة البحثية

تهدف الدرا سة إلى تحليل رؤى القوى السيا سية حول شكل الدولة اليمنية الحديثة سيا سياً وإدارياً وانتخابياً، على اعتبار أن اختيار شكل الدولة اليمنية الحديثة يمثل جوهر قضايا الحوار الوطني، ومن ثم التعرف على مدى تأثير الاتفاق والاختلاف على مسار الحوار الوطني.

رابعاً: فرضيات البحث

تسعى الدراسة البحثية إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1- معظم رؤى القوى السيا سية حول شكل الدولة اليمنية الحديثة سيا سياً وإدارياً محل اتفاق، إلا أنه بقي البعض منها محل اختلاف.
2- النظام الانتخابي المتوافق عليه في رؤى القوى السياسية المقدمة للحوار هو نظام القائمة النسبية.
3- التدخلات الخارجية أحد أسباب فشل مؤتمر الحوار الوطني.

خامساً: منهج البحث

اعتمد الباحث منهج التحليل السـياسي من خلال تحليل رؤى القوى السـيا سية حول شـكل الدولة اليمنية الحديثة (سيا سياً وإدارياً وشـكل النظام الانتخابي)، بهدف مقارنة رؤى القوى السـيا سية حول قضـايا الحوار، بالإضـافة إلى ما تقدمه و سائل الإعلام المختلفة من المعلومات والبيانات. كما اعتمد الباحث على المنهج المقارن الذي يدرس ويقارن أشكال الدول ومنهج النظم السيا سية الذي يدرس النظم النيابية والرئا سية والجمعيات الوطنية والمختلطة، إضافة إلى استخدام منهج تحليل المضمون للاستفادة منه في معرفة شكل الدولة اليمنية الحديثة سياسياً وإدارياً وانتخابياً.

سادساً: إطار البحث

تتناول الورقة البحثية رؤى القوى السـيا سية التي قدمت إلى مؤتمر الحوار الوطني حول شـكل الدولة اليمنية الحديثة سياسياً وإدارياً وانتخابياً من خلال الإجابة على التساؤلات السابقة.

سابعاً: الدراسات السابقة

لم يعثر الباحث على درا سات منهجية علمية تتناول موضـوع الورقة البحثية، حيث أن ما تم العثور عليه هو مقالات ومقابلات صحفية. لذلك، تم الاعتماد على الموضوعية العلمية والخبرة العلمية والعملية للباحث في تحليل رؤى القوى السـيا سية حول شـكل الدولة اليمنية القادمة (سيا سياً وإدارياً وانتخابياً) بعيداً عن كل المؤثرات التي تتنافى مع الموضوعية والمنهجية العلمية.

ثامناً: خطة البحث

المبحث الأول: مقدمة تمهيدية والتعريف بالخطة المنهجية للدراسة.

المبحث الثاني: تحديد رؤى القوى السياسية حول شكل الدولة اليمنية الحديثة.

المبحث الثالث: تحليل رؤى القوى السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار .

المبحث الرابع: صـناعة شـكل الدولة الذي يحقق القبول العام، ثم الأسـباب التي حالت دون توافق القوى السياسية.

الخاتمة واستشراف المستقبل.

المراجع.

المبحث الثاني
رؤى القوى السياسية حول شكل الدولة اليمنية الحديثة

شهدت الجمهورية اليمنية منذ شهر يوليو 2012م الخطوات الإجرائية العملية الخاصة بالإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، حيث أصدر عبد ربه منصور هادي رئيس مؤتمر الحوار الوطني قراراً بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني في 14 يوليو 2012م والتي تكونت من 31 عضواً يمثلون مكونات المجموعات المشاركة في مؤتمر الحوار. وقد حددت مهامها في إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وقضاياه، ومشروع النظام الداخلي للمؤتمر وتحديد مكان انعقاده، وإعداد ميزانية للمؤتمر. كما صدر قراراً آخراً بتشكيل لجنة التواصل للحوار الوطني من أجل إشراك كافة القوى السياسية في عملية الحوار استناداً إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

وفي الاجتماع الأول في 6 أغسطس 2012م، اختارت اللجنة رئيساً ونواباً لها. وقامت اللجنة بإنجاز المهام الموكلة إليها ووفرت الوثائق والوسائل اللازمة لإنجاز الحوار الذي كان من المقرر أن ينطلق في نهاية عام 2012م، إلا أن الصعوبات السياسية والاقتصادية وتأخر قبول بعض المكونات المشاركة حالت دون ذلك. وتأجل انعقاد المؤتمر بهدف استكمال المشاركة الكاملة لكافة القوى السياسية ووضع حلول مناسبة للمشكلات المثارة من بعض القوى السياسية حول توزيع مقاعد مؤتمر الحوار الوطني بين القوى السياسية. وقد أنجز أعضاء اللجنة الفنية مع المندوب الأممي تقسيم المقاعد البالغ عددها 565 مقعداً على النحو الآتي:[1]

جدول رقم (1): تقسيم مقاعد القوى السياسية والاجتماعية في مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014م

المسلسل	المكونات السياسي	عدد المقاعد	ملاحظات
1	تنظيم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه	112 مقعداً	
2	الحراك الجنوبي	85 مقعداً	
3	حزب التجمع اليمني للإصلاح	50 مقعداً	
4	الحزب الاشتراكي اليمني	37 مقعداً	
5	الحوثيون (أنصار الله)	35 مقعداً	
6	الناصري	30 مقعداً	
7	الشباب والنساء والمجتمع المدني	40 مقعداً لكل منهم	
8	خمسة أحزاب من الحكومة وهم (حزب البعث العربي الاشتراكي والتجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية والمجلس الوطني وحزب الحق)	20 مقعداً	
9	حزب الرشاد	7 مقاعد	
10	حزب العدالة والبناء	7 مقاعد	
11	مشاركون يسميهم رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني	62 مقعداً	توزع بنظر رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني
	إجمالي المقاعد	**565 مقعداً**	

1. مأرب برس: الرابط: https://marebpress.com/articles.php?lang=arabic&id=18241 .

وقد تم تحديد أهداف مؤتمر الحوار الوطني في الآتي: صياغة الدستور وإنشاء لجنة الصياغة وعضويتها ووضع العناصر الرئيسية للإصلاح الدستوري بما فيها هيكل الدولة، تحديد الخطوات نحو بناء نظام ديمقراطي شامل وإصلاح الخدمة المدنية والقضاء والحكم المحلي، معالجة القضية الجنوبية وأسباب التوتر في صعدة وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وعقب استكمال الإجراءات، عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في دار الرئاسة بصنعاء في 18 مارس 2013م، قدمت القوى السياسية المشاركة خلال عشرة أشهر رؤيتها في شكل الدولة السياسي والإداري وشكل النظام الانتخابي. وفيما يأتي نستعرض تلك الرؤى كما وردت في موقع مؤتمر الحوار الوطني ودون تدخل الباحث.[1]

1- رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه لبناء الدولة

أولاً: النظام الإداري:

أ) الجمهورية اليمنية دوله اتحادية لامركزية، تقسم إدارياً إلى عدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية، ويتمتع كل إقليم بالآتي:

- شخصيته الاعتبارية كجزء من الجمهورية اليمنية.
- استقلال مالي وإداري استقلالاً أصيلاً كاملاً مصدره دستور الجمهورية اليمنية والسلطة التشريعية.
- حكومة محلية تضطلع بإدارة شؤون الإقليم المالية والإدارية والأمنية، تخطيطاً وتنفيذاً وإشرافاً وتوجيهاً ورقابة، ولها سلطة إصدار القرارات واللوائح حسب ما تتطلبه المصلحة العامة وخصوصية كل إقليم وبما لا يتعارض مع الدستور.

ب) نقل الصلاحيات المركزية ذات الطابع المحلي إلى الأقاليم.

ج) جميع الموارد تتبع الأقاليم باستثناء الموارد والثروات الطبيعية السيادية فتتبع الحكومة المركزية.

ثانياً: **نظام الحكم:** هو النظام البرلماني وهو الأنسب لليمن في المرحلة المقبلة والذي يقوم على مبدأ "التعاون والتكامل بين السلطات"، ويتركز الحكم في هذا النظام في يد هيئتين هما الحكومة والبرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة وتنبثق منه الحكومة التي تتشكل من الحزب أو ائتلاف الأحزاب الحائز على الأغلبية المطلوبة في البرلمان. ويؤدي هذا النظام الى التفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث التي تعد كلا منها مكملة للأخرى، ويرسخ الديمقراطية ويمنع التفرد بالسلطة ويحدد المسؤولية السياسية، مما يعني استحالة التهرب من المساءلة. ويحتاج هذا النظام إلى وعي وإدراك سياسيين عاليين، إضافة إلى تعميق التجربة الحزبية. ويجوز في النظام البرلماني قيام السلطة التشريعية بسحب الثقة من الحكومة، أو قيام الحكومة بالدعوة لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة مبكرة. ويحدد الدستور مهام رئيس الجمهورية في هذا النظام.

ثالثاً: النظام الانتخابي ويتمثل في نظام القائمة النسبية المغلقة.

1. الرؤى المستعرضة هي التي تمكن الباحث من الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لمؤتمر الحوار الوطني والذي تم اختياره لتجنب ما قد يظهر في المراجع الأخرى من اجتهادات لا توجد في النصوص المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني، بالإضافة إلى وثيقة مؤتمر الحوار الوطني وهي متوفرة في النت pdf.

2- رؤية الحزب الاشتراكي لبناء الدولة

أولاً: الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، والشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

ثانياً: الفصل بين السلطات وتوازنها بما يحقق توزيعها واستقلاليتها، ويشمل ذلك حظر الجمع بين أكثر من سلطة بما في ذلك تولي رئيس الجمهورية مهام الهيئات التي لها سلطة على أعضاء السلطة التشريعية أو القضائية أو السلطة المحلية وكذلك الانتماء إلى عضوية الهيئة التشريعية أو رئاسة هيئة حكومية أياً كانت مهامها أو تبعيتها أو لمؤسسة الرئاسة. ويحظر على أعضاء السلطة التشريعية الانتماء إلى عضوية السلطتين التنفيذية والقضائية عدا رئاسة وعضوية مجلس الوزراء، كما يحظر على أعضاء السلطة القضائية ومجالسها المهنية والإدارية ورؤسائها الانتماء إلى عضوية أي سلطة أخرى. وأخيراً، يحظر على كل هؤلاء الجمع بين مناصبهم ومهامهم ومناصب ومهام في السلطة المحلية.

ثالثاً: نظام الحكم في الجمهورية اليمنية جمهوري ديمقراطي برلماني يقوم على أساس اللاَّمركزية، والنظام السياسي يقوم على التعددية السيا سية والحزبية بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السيا سية وممار سة النشاط السياسي، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لـ صلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين. وتلتزم الدولة بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة وعادلة، كما أن الشرعية الدستورية وسيادة القانون أساس نظام الحكم في الدولة.

3- رؤية التجمع اليمني للإصلاح لبناء الدولة

أولاً: شكل الدولة

أ) دولة يزول منها تمركز السلطة في قمة الهرم الإداري وتحقق اللامركزية بالشكل الذي ينا سب اليمن أرضاً وإنساناً.

ب) دولة مدنية ذات نظام جمهوري تتحقق فيها أهداف الثورات اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية.

ج) تحفظ لليمن وحدته وسيادته وأمنه واستقراره.

د) اعتماد مبدأ الانتخاب كأساس لتشكيل وتكوين قيادات الحكم اللامركزي.

هـ) التحديد الواضح للسلطات والصلاحيات المركزية واللامركزية، بما يمكن هيئات وقيادات الحكم اللامركزي من إدارة شؤونهم.

ثانياً: شكل نظام الحكم

أ) نظام الحكم برلماني يجسد مبدأ الفصل بين السلطات، ويعبر عن الإرادة الشعبية من خلال خلق التوازن بين سلطات الدولة الثلاث، ويعزز روح الإدارة الجماعية حيث يجعل النظام البرلماني السلطة التنفيذية بيد الحكومة التي تدير شؤونها من خلال الإدارة الجماعية ويجعل عمل سلطات الدولة عملاً تكاملياً، ويلغي ازدواجية وتداخل وظيفة مؤسسة الرئاسة مع عمل الحكومة.

ب) إن النظام البرلماني يجعل الحكومة ملتزمة بتحمل مسؤوليتها الكاملة بإدارة شؤون الدولة تحت رقابة برلمانية مباشرة من السلطة التشريعية التي في الغالب قد تتكون من مجلسين، أحدهما يمثل سكان الدولة والمجلس الآخر يمثل المحافظات أو الأقاليم أو الولايات بحسب شكل الدولة، سواء كانت دولة بسيطة اندماجية أو اتحادية مركبة.

ج) تتشكل الحكومة في نظام الحكم البرلماني من الحزب الذي يحصل على غالبية الأصوات كنتيجة لانتخابات مباشرة حرة ونزيهة، أو أن تكون الحكومة فيه ائتلافية من مجموعة من الأحزاب الفائزة في البرلمان.

4- رؤية أنصار الله لبناء الدولة

شكل الدولة وهويتها ونظام الحكم والنظام الإداري والنظام الانتخابي

أ) دولة مركبة (اتحادية) يحدد مؤتمر الحوار تفاصيلها، أما هويتها فتتمثل في الإبقاء على مضامين المواد الثلاث الأولى في الدستور الحالي مع إعادة النظر في المواد الثلاث الأخرى من (4-6) بما يتوافق مع الشريعة.

ب) التخلي عن نظام الحكم المختلط والنظام الرئاسي المحض، حيث أن النظام الأصلح للدولة القادمة هو النظام البرلماني الذي يقوم على أساس حكومة تمتلك الصلاحيات وتتحمل المسؤولية مع وجود رئيس شرفي ينتخبه البرلمان.

ج) يتمثل **النظام الإداري** الجديد في الآتي:

- قصر المركزية الإدارية على وظائف السلطة الاتحادية.
- بناء النظام الإداري في الولايات والأقاليم على أساس اللامركزية الإدارية المرفقية والمحلية.
- ضمان عدم التعارض بين الأسس والأحكام ذات الصلة بالنظام الإداري في الدستور.

د) **النظام الانتخابي:** الأخذ بنظام القائمة مع تطعيمه جزئياً بنظام الانتخاب الفردي رعاية لحقوق المستقلين لعدم صلاحية نظام الانتخاب الفردي المحض.

5- رؤية حزب البعث العربي الاشتراكي القومي للسلطة التشريعية

أولاً: الدولة اليمنية دوله بسيطة تعتمد على الآتي:

أ) اللامركزية الإدارية ونظام الأقاليم أو المحافظات بما لا يقل عن ثلاثة أقاليم في حال أخذ نظام الأقاليم، وتشكل الأقاليم من محافظات والمحافظات من مديريات. ويكون لكل إقليم مجلس تنفيذي محلي منتخب بنظام القائمة النسبية يدير شؤون الإقليم وتعطى الحكومات المحلية كامل الصلاحيات.

ثانياً: الدولة وتتكون من رئيس منتخب من الشعب مباشرة ومدة حكمه أربع سنوات لفترتين بحد أقصى، وللدولة حكومة مركزية يشكلها حزب الأغلبية أو ائتلاف حزبي. وتدير الحكومة المركزية شؤون القوات المسلحة.

ثالثاً: السلطة التشريعية وتتكون كالآتي:

<u>- مجلس النواب كغرفة أولى ويكون كالآتي:</u>

أ) هو السلطة التشريعية للدولة المنتخبة من الشعب، وهو الذي يقر القوانين والسياسة العامة للبلد والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومؤسساتها وكذلك موازناتها العامة وحساباتها الختامية. كما يتولى مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية على أدائها.

ب) يتألف مجلس النواب من ثلاثمئة عضو وعضو واحد، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري العام الحر والمباشر، ووفقاً لنظام القائمة النسبية.

ج) مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له بعد أداء القسم.

د) مقر مجلس النواب العاصمة صنعاء، ويجوز عقد أي من اجتماعاته في أي من محافظات الجمهورية.

- **مجلس الشـــورى كغرفة ثانية**: يتم انتخاب مجلس الشـــورى انتخابا حراً مباشراً وفقاً لنظام القائمة النســـبية، ووفق ضـــوابط توضـــع لذلك، إما ضـــمن الأخذ بعين الاعتبار عدد الســـكان لكل محافظة، أو بالاتفاق على عدد محدد لكل محافظة. أما النظام الانتخابي فهو القائمة النسبية.

6- رؤية التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لبناء الدولة

أولاً: هوية الدولة: والتي تركز على الآتي:

أ) الانتماء العربي للدولة باعتبارها جزءاً من الأمة العربية والتأكيد على أن من أهدافها الرئيســـية الســـعي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ب) التأكيد على أن الدين الإسلامي دين الدولة، وبأن الدولة جزء من الأمة الإسلامية.

ج) أن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين جميعاً.

د) أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بها واتخاذ كل الوسائل لضمان إتقانها وتحسين أساليب تدريسها.

هـ) أن الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخـــابات العامة، كما يزاولها بطريق غير مباشر من خلال الهيئات التشـريعية والتنفيذية والقضائية وهيئات الحكم المحلي المنتخبـــة.

و) قيام النظام الســياسي على التـــــعددية الســيا سية والحزبية وذلك بهدف تداول الســلطة سلمياً، من خلال نظام ديمقراطي وانتخابات حرة ونزيهة.

ز) أن سيادة القانون واحترام المشروعية الدستورية أساس نظام الحكم في الدولة.

ثانياً: النظام السياسي نظام البرلماني.

ثالثاً: شـكل الدولة: هناك الكثير من المبررات الموضـوعية القوية الخاصـة بظروف البلاد ما يجعل التفكير بخيار الدولة الفيدرالية على أ ساس أكثر من إقليمين أمراً ضرورياً، وعلى وجه خاص عندما يكون هذا الخيار هو الحل الناجع والآمن للقضـية الجنوبية، وأيضـاً حلاً جذرياً لمشـكلة تركيز السـلطة بوصـفها منبع الا ستبداد وأهم العوامل الكابحة للتقدم والنهوض الوطني؛ آخذين في الاعتبار أن الدولة الفيدرالية هي دولة واحدة موحدة.

رابعاً: النظام الإداري: وفق رؤيتنا بشـأن شـكل الدولة اليمنية المنشـودة والتي افترضـنا فيها تقسـيم الدولة إلى (3-7) أقاليم في إطار اللامركزية بالخيارين الممكنين من وجهة نظرنا (إدارية/ سـيا سـية)؛ فإن الأمر الجوهري فيما يتعلق بالتنظيم الإداري للدولة هو تنظيم السلطات والصلاحيات بين مستويات هذا التنظيم الإداري.

خامساً: النظام الانتخابي: نظام القائمة النسبية هو الذي يمكن أن يرعى وجود أحزاب متعددة.

7- رؤية الحزب القومي الاجتماعي لبناء الدولة

أولاً: هوية الدولة: تتمثل هوية الدولة اليمنية القادمة في الآتي:

أ) أن الجمهورية اليمنية هي جزء أصيل من الأمة العربية والإسلامية، وعمقها التاريخي والجغرافي والإستراتيجي، ولغة الدولة اللغة العربية وهي لغة الدولة الأم ولغة التخاطب والتعامل الر سمي في أو ساط المجتمع، واللغتان الانجليزية والفرنسية لغات ثانوية.

ب) دين الدولة: دين الدولة الر سمي هو الإسلام الحنيف، وهو المصدر الرئيس لجميع التشـــريعات، وتكفل الدولة للأقليات الدينية الاحتكام إلى تشـــريعاتها الخاصة في الجوانب المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث والمعاملات الأخرى ذات الخصوصية الدينية.

ج) نظام الدولة: هو النظام الجمهوري المنبثق من الثوابت الوطنية وأهداف ثورتي الـ26 من سبتمبر الخالدة والـ 14 من أكتوبر المجيدة.. والقائم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

ثانياً: شكل الدولة: إن رؤية الحزب يقوم على النظام الاتحادي الفيدرالي الذي يضمن مبدأ الا ستقلالية والتنظيم الحر للأقاليم، ومبدأ المشاركة الذي يشـــرك الأقاليم في القرار الفيدرالي، ويتيح لها ال صلاحيات الكاملة على وضع نظامها القانوني الخاص وكذلك تشـريعاتها المحلية التي يكفلها الدستور الاتحادي والقضاء الدستوري الاتحادي الذي يحكم في النزاعات المتعلقة بال صلاحيات. ويمكن أن تكون هذه ال صلاحيات وا سعة إلى درجة ما، إلا أنها لا تشـمل الشـؤون الخارجية والدفاع والعملة وتوزيع الموارد السيادية، وهي الأشياء التي تترك للدولة الاتحادية الفيدرالية على أن تتكون الجمهورية اليمنية من خمســة أقاليم يراعى عند إنشـائها العوامل الجغرافية والديمغرافية والثقافية والاجتماعية المشـــتركة والمتقاربة، وبحيث يتكون كل إقليم من أربع محافظات وأمانة العاصـــمة مقر الدولة الاتحادية. وتقوم المشاركة الشعبية على نظام الغرفتين وهما:

أ) البرلمان الاتحادي (مجلس النواب) الذي يقوم على أساس نسبة التمثيل السكاني للأقاليم.

ب) مجلس الشورى يقوم على التمثيل المتساوي لكل إقليم.

ج) البرلمانات المحلية يتم انتخابها مباشرة من قبل سكان الأقاليم والمحافظات التابعة لها.

د) النظام الانتخابي يقوم على مبدأ التمثيل النسـبي والقائمة النسـبية المبني على إعطاء الأحزاب المشـاركة عدد من المقاعد متناسب مع عدد الأصوات التي حصلوا عليها على مستوى جميع الدوائر الانتخابية.

ويرى الحزب القومي الاجتماعي بأن نظام الحكم البرلماني سيكون هو الأجدى لليمنيين كأساس يستند إليه شكل الدولة اليمنية القادمة.. وبحيث تشـرف على جميع الفعاليات الانتخابية لجنة عليا مسـتقلة ومحايدة ونزيهة للانتخابات والاستفتاء.

ثالثاً: المؤسسات السياسية المركزية

تتمثل السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية والوزراء وكذلك السلطة التشـــريعية حيث يقوم نظام الحكم على أساس النظام البرلماني، وينتخب رئيس للجمهورية مباشرة من قبل الشعب. ويحدد الدستور الصلاحيات المخولة له وخصوصاً المرتبطة بالأمن والشـؤون الخارجية. ويرأس رئيس وزراء الحكومة التي يشـكلها الحزب الفائز بن صف مقاعد مجلس النواب +1، أو يمكن أن تتشكل من عدة أحزاب ائتلافية في حالة عدم ح صول أي من الأحزاب السيا سية المشاركة في الانتخابات على الأغلبية المطلوبة، وبحيث تنال الحكومة الثقة المطلوبة من البرلمان.

8- رؤية حزب العدالة والبناء لبناء الدولة:

أولاً: شكل الدولة

شـــكل الدولة الأنســـب لليمن هو الشـــكل الاتحادي من عدة أقاليم، يتم تحديد عددها وطبيعتها بناء على المعايير الجغرافية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية وبما يعمل على تحقيق المواطنة المتساوية وعدالة توزيع السلطة والثروة ويخلق مناخاً تنافسياً في عملية التنمية الشاملة. ويقوم الدستور الاتحادي بتحديد أسس وضوابط العلاقة بين الأقاليم ومؤسسات السلطة المركزية، بحيث تمارس الهيئات المركزية السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل حدود الجمهورية اليمنية ا ستناداً إلى شـؤون السـيادة والتمثيل الخارجي والجيش وإدارة الثروات السـيادية والأمن القومي والنظام القضائي من صلاحيات السلطة المركزية. ويكون لهيئات الأقاليم ممارسة السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية وتدير جميع الشـؤون التي لا تختص بها هيئات الدولة المركزية. ويحدد الد ستور نسـبة ح صة كل إقليم من الثروات السـيادية ونسـبة الدولة المركزية فيها لتمويل عملية التنمية على المسـتوى الوطني. كما يحدد الد ستور أ سس النظام القضائي العام للدولة ويكون من حق كل إقليم تشكيل مؤسساته القضائية وفقا لتلك الأسس.

ثانياً: النظام السياسي

يتطلب الشـــكل الاتحادي للدولة والمكون من عدة أقاليم اعتماد النظام الرئاسي كشـــكل للنظام الســـياسي. وقد بينت تجارب الديمقراطيات الناشـئة أن إشراك كافة القوى السـيا سية والاجتماعية في السـلطة يعني نشـوء حكومات ائتلافية تكون ضـــعيفة وغير مســـتقرة بســـبب الاختلاف الطبيعي في رؤى وبرامج القوى المكونة لها. لذلك، ينبغي قيام نظام رئاسي يتمتع بالاستقرار وتحقيق التوازن.

ثالثاً: النظام الإداري اختيار نظام اللامركزية الإدارية.

رابعاً: النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي المختلط القائم على 50% للقائمة النسبية و50% للنظام الفردي هو الأنسب خلال الفترة القادمة. ويتم تقسيم الدوائر الانتخابية بناء على نتائج ترسيم الأقاليم بحيث يحقق شراكة وطنية حقيقية في بناء الدولة والتنمية الشاملة، ومن خلال إصلاح سجل انتخابي اليكتروني يعتمد على الرقم الوطني كأساس للبيانات الانتخابية.

9- رؤية حزب الرشاد لبناء الدولة

أولاً: شكل النظام السياسي

إن أحوج ما نكون في هذه المرحلة هو تغيير النظام الســـياسي وذلك باختيار النظام البرلماني (النيابي) الذي هو من أكثر النظم انتشاراً في العالم، وهو النظام الذي يتحقق فيه التوازن بين السلطة التشـــريعية والتنفيذية وكذلك الفصل المرن بينهما والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث، وهي كالآتي:

أ) البرلمان المنتخب من الشـعب وتكون له السـلطات الفعلية، ويجدد بـ صفة دورية كل خمس سنوات. ولا يحُل إلا بقرار من الرئيس وفي حالتين فقط الأولى إذا عجز في بدايته النيابية عن تعيين الحكومة لمدة تجاوزت شهرين من أدائه

اليمين الد ستورية، والثانية إذا عجز أثناء فترته النيابية وعند سحبه الثقة عن الحكومة عن تعيين بديلاً عنها لمدة تجاوزت شهراً من تاريخ سحب الثقة وفق اجراءات وشروط يحددها الدستور.

ب) الحكومة والتي تبدأ باختيار البرلمان لرئيس الوزراء وهو يختار الوزراء. وتكون الحكومة مسؤولة ومحا سبة أمام البرلمان، وله حجب الثقة عنها كلياً أو جزئياً عن وزير أو بعض الوزراء، وفق إجراءات وشروط ونسب للت صويت في الحجب والمساءلة يحددها الدستور.

ج) رئيس الجمهورية ويكون منتخباً انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، ورئا سته شرفية ومحايدة إلا في حالات ضيقة كفترة حل البرلمان أو انعدامه وبـ صلاحيات محددة يحددها الد ستور. وله دعوة البرلمان للانعقاد غير الاعتيادي بطلب من الحكومة وليس له ولا للحكومة حق فض دورات الانعقاد.

ثانياً: النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي المناسب للدولة اليمنية القادمة هو نظام القائمة النسبية المغلقة.

الجدول رقم (2): رؤى القوى السياسية المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني

المسلسل	المكونات السياسي	الرؤية لبناء الدولة من حيث:				
		هوية الدولة	النظام السياسي	النظام الإداري	النظام الانتخابي	
1	تنظيم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	دولة اتحادية لا مركزية إدارية	القائمة النسبية المغلقة	
2	الحزب الاشتراكي اليمني	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	لامركزية إدارية		
3	حزب التجمع اليمني للإصلاح	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	لامركزية إدارية	القائمة النسبية المغلقة	
4	الحوثيون (أنصار الله)	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	دولة اتحادية لامركزية إدارية	القائمة النسبية مع تطعيمه بنظام الانتخاب الفردي	لم تحدد نوع القائمة
5	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي	دولة عربية إسلامية	لم يحدد النظام السياسي	لامركزية إدارية	القائمة النسبية	لم تحدد نوع القائمة
6	الوحدوي الشعبي الناصري	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	إدارية /سياسية	القائمة النسبية	لم تحدد نوع القائمة
7	الحزب القومي الاجتماعي	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	اتحاد فدرالي	القائمة النسبية	لم تحدد نوع الفدرالية ولا نوع القائمة
8	حزب العدالة والبناء	دولة عربية إسلامية	نظام رئاسي	لامركزية ادارية	50% النظام الفردي و50% القائمة النسبية	لم تحدد نوع القائمة
9	حزب الرشاد	دولة عربية إسلامية	نظام نيابي	لم يحدد شكل النظام اداري	القائمة النسبية المغلقة	

المبحث الثالث
دراسة تحليلية لرؤى القوى السياسية

قدمت القوى السياسية في مؤتمر الحوار الوطني رؤى ركزت على الشكل الإداري للدولة، حيث تطلعت في هذا الاتجاه إلى الأشكال الإدارية ذات الأبعاد المختلفة وكذلك الشكل السياسي للدولة، حيث وقفت تلك الرؤى على الأشكال المتعارف عليها في الفقه الدستوري والنظم السياسية المعاصرة بما في ذلك النظم الانتخابية المتعددة. ومن خلال ما تم عرضه ومقارنته من رؤى في الجدول السابق نجد أن بعض رؤى مكونات مؤتمر الحوار الوطني التي تم الوصول إليها للتعرف على التوجهات العامة لنتائج مؤتمر الحوار الوطني فيما يخص اختيار الشكل الإداري والسياسي والانتخابي للدولة اليمنية الحديثة حقق حالة من الوفاق الوطني بين أغلب القوى السياسية في الساحة اليمنية. ورغم حالة الإجماع على هوية الدولة، إلا أن حالات الاختلاف قد غلب على حالات الاتفاق ومن ذلك على سبيل المثال محاولات استكمال مهام بناء الدولة اليمنية الحديثة من خلال القضية الجوهرية والمتمثلة في الشكل السياسي والإداري المناسب للدولة والقابل للاستجابة الجماعية والتي تمكن الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات المحيطة بها من كل حدب وصوب. فتحديد شكل الدولة سياسياً وإدارياً وانتخابياً لا يأتي من خلال استجلاب نماذج تجارب الدول الأخرى، وإنما عبر دراسة الخصوصية للمكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية ومن ثم صناعة الشكل المناسب الذي يحقق التطلعات المستقبلية لأجيال الدولة اليمنية الحديثة.

وفي هذا المبحث تقدم الدراسة تحليلاً مفصلاً يبين الأبعاد المتناقضة في رؤى القوى السياسية وكيفية معالجة العيوب بما يحقق القبول الشعبي، ولو في أدنى درجاته. كما تتطرق الدراسة للأسباب الجوهرية التي حالت دون نجاح مؤتمر الحوار الوطني، مع التركيز على التدخلات الخارجية التي تستهدف سيادة الدولة اليمنية الواحدة. ويبدأ هذا المبحث بتقديم تحليل سياسي موجز لتلك الرؤى وعلى النحو الآتي:

أولاً: الشكل الإداري للدولة

إن اختيار الشكل المناسب للدولة اليمنية الحديثة ليس رغبة شخصية أو حزبية أو مذهبية أو مناطقية أو تلبية للتدخلات الخارجية، وإنما إرادة جماعية تلبي رغبة وطموح الأجيال اليمنية التي تنشد العدل والحرم والمساواة، لأن اختيار الشكل المناسب صناعة بشرية تلبي طموحات وحاجات المكونات البشرية والجغرافية للدولة اليمنية الحديثة. لذلك، فإن الموضوعية العلمية والمنهجية تحتم على النخب الفكرية والسياسية والثقافية اليمنية المعاصرة أن تنبذ التفصيلات المناطقية والحزبية والمذهبية والجهوية، وعلى القوى الوطنية كافة أن ترفض التبعية أياً كان شكلها أو نوعها، وأن يعمل الجميع على صناعة الشكل المناسب سياسياً وإدارياً وانتخابياً للدولة اليمنية الحديثة بما يحقق التطلعات المستقبلية للأجيال؛ بمعنى أكثر تحديداً أن اليمن بيئة طاردة للأشكال الإدارية والسياسية المستوردة من بلدان أخرى ليس كرهاً لتلك الأشكال الإدارية والسياسية أو النماذج الانتخابية بحد ذاتها، وإنما لأن تلك الأشكال الإدارية الناجحة في البلدان المطبقة لها تتناسب مع الخصوصية البشرية والجغرافية لتلك الدول. كذلك، فإن تلك الخصوصيات تختلف من مكون جغرافي إلى آخر ومن مكون بشري إلى آخر، فالرفض هنا بسبب الاختلاف في تلك الخصوصيات، فالذي يتناسب مع فرنسا قد لا يتناسب مع اليمن. والنتيجة الحتمية أن الأشكال الإدارية والسياسية والانتخابية الجاهزة غير قابلة للتطبيق، لأن فدرالية الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن فدرالية إسبانيا، والنظام الرئاسي الأمريكي يختلف عن النظام النيابي البريطاني، وهكذا تختلف الأشكال والأنظمة من دولة إلى أخرى.

وقد تبين للباحث من خلال ا ستعراض رؤى القوى السـيا سية المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني والتي تم مقارنتها في الجدول رقم (2) أن بعضـها يرى ما هو قائم يعد شـكلاً منا سباً لا ستكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة، وهي الدولة المركزية الموحدة البسـيطة التي تمنح السـلطات المحلية الـ صلاحيات المالية والإدارية الكاملة وتبقى مهمة السـلطة المركزية الإشراف والمراقبة والمحا سبة والتي يمكن أن يطلق عليها الفدرالية الإدارية. وربما يشـكل هذا الخيار رغبة عملية لدى أغلب القوى السـيا سية الحريـ صة على مسـتقبل الأجيال اليمنية. لذلك، ينبغي التركيز على التفريق بين الفدرالية الإدارية والفدرالية السـيا سية وعدم الخلط بينهما، لأن المفهوم الأخير هو المرفوض شـعبياً حيث أنه يشـطر اليمن ويمزقه ويجعله ضـعيفاً غير قادر على تحريك عجلة التنمية المسـتدامة. وبإدراك الجميع لمضـمون هذا الشـكل السـياسي المزق لكيان الدولة اليمنية الواحدة، يجعل الكل قادراً على حماية كيان الدولة الواحدة لأن كل المؤشرات الموضـوعية والعلمية تؤكد بأنه لا خيار أمام اليمنيين إلا العيش معاً في إطار اليمن الواحد والموحد وفي ظل دولة تحتضن الجميع، وهو ما يمثل الإرادة الشعبية الجامعة التي تهدف إلى ا ستكمال بناء دولة العدل والمساواة والمواطنة الواحدة والموحدة التي تتميز بوحدة الدستور والحكم،[1] وتتمتع بتشـريع موحد.[2]

وتبين بعض الرؤى أيضاً الرغبة في التقوقع وتحقيق منافع السيطرة المحدودة وعدم الطموح المشروع الذي يمثل الإرادة الكلية لليمنيين، وهي قليلة لا تمثل إلا من قالها بالـذهاب بعيداً عن الدولة اليمنية الواحدة والموحدة والقادرة والمقتدرة وهي رؤي لا تعبر عن الطموح الإنسـاني المشرـوع بقدر ما تعبر عن الاقتناع بتحقيق المنافع الفئوية القروية الضـيقة قاطعة الطريق أمام الأجيال باخت صار الوطن والتقليل من أهمية الوحدة والدولة اليمنية القوية القادرة على القيام بدورها المحلي والإقليمي والدولي.

ثانياً: الشكل السياسي للدولة اليمنية الحديثة

تداخلت الرؤى السـيا سية وتقاطعت في اختيار شـكل النظام السـياسي، فقد تبين من خلال ا ستعراض الرؤى أن أغلبها يفضل الشكل النيابي للنظام السياسي، وبعض الرؤى تحدثت عن النظام الرئاسي مثل رؤية حزب العدالة والبناء، إلا أن جميع تلك الرؤى لم تقدم تـ صوراً متكاملاً لشـكل النظام السـياسي الذي يلتزم بالخ صوصـية البشرـية والجغرافية للجمهورية اليمنية، كما لم تشرـ إلى عيوب النظام الذي تراه صالحاً للدولة اليمنية الجديدة، وإن كانت هناك إشارة إلا أنها لم تتطرق إلى المعالجة الد ستورية والقانونية لتلك العيوب التي يراها الباحث قاتلة للنظم السـيا سية المعاصرة. ولأهمية الشـكل السـياسي المنا سب لليمن، سيتم التعرج والإشارة إلى عيوب الأشـكال الإدارية والسـيا سية والانتخابية للدولة وكيفية المعالجة الدستورية والقانونية لذلك في المبحث التالي.

المبحث الرابع
شكل الدولة المقترح الذي يحقق القبول العام

إن درا سة تاريخ الوحدة اليمنية منذ الإمبراطوريات اليمنية القديمة المعينية والسبئية والحميرية يبرهن على أن الدولة اليمنية القديمة في مرحلة النشـوء السـياسي ا ستهدفت إقامة كيان أكبر من دولة القبيلة الواحدة أو حتى دولة الاتحاد القبلي الأصـغر،[3] وامتد نفوذها إلى السـيطرة على الشرـيط السـاحلي للبحر الأبيض المتو سط والإشراف على المحيط

1. السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، 1940م، ص726.
2. محمود عاطف البناء، النظم السياسية، 1980م، ص138.
3. محمد عبد القادر بافقيه، اليمن القديم من دولة القبيلة إلى الدولة الواحدة، إبريل 1990م، ص10.

الهندي. وعرفت الإمبراطورية اليمنية المعينية لدى كافة الشعوب الآسيوية وغزت أوروبا وسيطرت على أفريقيا، لتتصل ببلاد الهند والصين وفارس والعراق والشام ومصر وبعض بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط.[1] وتشير المراجع التاريخية إلى أن تُبَع الأكبر نجح في غزو الهند والصين وبلاد فارس والشام ومصر.[2] ورغم هذا التوسع، إلا أن اليمنيين عبر العصور المختلفة لم يفرطوا في الدولة اليمنية الواحدة القادرة والمقتدرة والتي تميزت بوجود سلطة مركزية قادرة على فرض سلطان الدولة على أقاليمها بالرغم من أنها ذات مساحة كبيرة تتضاعف، إذ أن منح الصلاحيات المالية والإدارية لتلك الأقاليم أو الولايات أو المخاليف كان يمثل نهجاً عملياً ثابتاً مما حافظ على شكل الدولة الإداري الموحد والبسيط ومكنها من بسط سيادة الدستور الواحد والتشريع المركزي الواحد من خلال سلطة تشريعية واحدة تمثل كل المكونات الجغرافية مقرها عاصمة الدولة، بغض النظر عن حجم الكثافات السكانية للأقاليم أو الولايات أو المخاليف. وقد كان نظام الصلاحيات المالية والإدارية العنصر الفعال في القوة القومية للدولة اليمنية تتمتع به المجالس المحلية المنتخبة والتي عرفت في ذلك التاريخ بالـ(مزود)،[3] وكان من اختصاصها النظر في المشكلات التي تواجه الدولة المركزية وفرض قوانينها. بل إن الإطار الطبيعي هو الدولة الموحدة البسيطة القائمة على الوحدة النووية لكل حياة سياسية،[4] كما حافظ اليمنيون على الشكل الإداري البسيط والموحد للدولة في عهد الإمبراطورية الإسلامية التي زاد اتساعها ووصلت إلى قارة أوروبا عندما كانت الأندلس حاضرة الدولة الإسلامية في إطار دولة موحدة بسيطة. وبالرغم أن التاريخ قد سجل حالة التشرذم في اليمن، إلا أن ذلك لم يمثل حالاً مستقراً تمكن اليمنيون فيه من تحقيق إنجاز حضاري يذكر، بل إن مطلب الوحدة ظل ملازماً لكل الحكومات المجزأة والمتصارعة. ففي العصر الحديث وعقب خروج المستعمر البريطاني من المحافظات الجنوبية في عام 1967م خرج مشطراً اليمن. ومع ذلك، ظلت الإرادة الجمعية لليمنيين واحدة وغايتها النهائية الوحدة، إذ استمر اليمنيون في حواراتهم ينشدون الشكل الإداري البسيط والموحد للدولة اليمنية الواحدة والموحدة. وقد ناضلوا وضحوا من أجل قيام الوحدة بين شطري اليمن ابتداءً باتفاقية القاهرة في 28 اكتوبر 1972م، حيث نصت المادة الأولى منها على قيام دولة يمنية واحدة، ونصت المادة الثانية على أن يكون للدولة الجديدة علم واحد وشعار واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. أما بيان طرابلس في ليبيا بتاريخ 16 نوفمبر 1972م، فقد عبر عن توافق رئيسي شطري اليمن ونص على الآتي:[5]

- يُقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة.
- تسمى الدولة الجمهورية اليمنية ولها علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.
- مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

1. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 1978م، ص231-241.
2. أمين عبدالفتاح محمود عامر، تاريخ شبه الجزيرة العربية القديم، 2006م، ص163.
3. أحمد أمين سليم، جوانب من تاريخ وحضارة الجزيرة العربية في العصور القديمة، 2009م، ص. 298.
4. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، 1971م، ص98.
5. كتاب اليمن الواحد – الجمهورية اليمنية 22 مايو 1990م – مطابع الحديثة للأوفست صنعاء 1990م، ص39، ص45.

وبناءً على ذلك، يرى الباحثون أن الدولة في الفقه الدستوري هي التي تتمتع بالاستقلال،[1] وتمتلك قرارها السيادي المطلق وبيدها السلطة العامة.[2] وعليه، فإن جميع الحوارات اليمنية التي جرت في الداخل اليمني وفي العواصم العربية لم تقبل بتجزئة شكل الدولة اليمنية ابتداء باتفاقية القاهرة في 28 اكتوبر 1972م وانتهاءً باتفاق عدن التاريخي في نوفمبر 1989م الخاص بإعلان قيام الجمهورية اليمنية. كما أن اليمنيين أصروا في كافة الحوارات وفي كل المراحل على ضرورة قيام الوحدة الاندماجية بين الشطرين، وهو ما يؤكد أن الوحدة اليمنية هي الأصل الذي لا يقبل التغيير، وأن التجزئة مثلت الاستثناء الذي لا يقبل القياس عليه البتة. إن أكثر ما يميز الوحدة اليمنية هو أنها تحققت من خلال الحوار السلمي،[3] كما أن الذاكرة الجمعية للإرادة اليمنية تدرك أن القيمة الفعلية للإنسان اليمني تكمن في الوحدة التي بدونها يصبح فاقداً لهويته الوطنية. لذلك، فإن ما دار في مؤتمر الحوار الوطني الذي أنهى أعماله في 8 يناير 2014م لم يكن على قدر كبير من استيعاب مصالح الأجيال القادمة التي لها الحق في امتلاك الطموحات الوحدوية التي تجعل من اليمن الواحد والموحد قادراً على الفعل البناء بما يحقق المكانة الجغرافية المتميزة التي حباه الله بها. ويعود السبب في ذلك إلى الآتي:

- قلة الخبرة لدى بعض أعضاء مؤتمر الحوار.
- تغليب المصالح الفئوية والحزبية والمناطقية على المصالح العليا لليمن الواحد.
- التركيز لدى البعض على المردود المالي أكثر من التركيز على مستقبل اليمن.
- الاعتماد على النماذج الجاهزة دون التعرف على الخصوصيات الجغرافية والبشرية.

إن الموضوعية والمنهجية العلمية كان ينبغي أن تحتم على المتحاورين التركيز على عيوب الأشكال المختلفة للدول التي استعرضتها تلك الرؤى، ومن ثم وضع المعالجات الدستورية والقانونية، إذ لا يجوز أخذ أي شكل من أشكال الدول دون إخضاعه للخصوصية الجغرافية والبشرية. وفيما يأتي تستعرض الورقة البحثية بعض الأشكال الإدارية والسياسية والنظم الانتخابية للدول من خلال إبراز المزايا والعيوب وكيفية المعالجة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الشكل الإداري للدولة

1- الدولة الموحدة البسيطة التي يتوحد فيها مركز السلطة:[4]

1. عثمان خليل عثمان، القانون الدستوري، 1954م، ص10.
2. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، 1969م، ص11-22.
3. المهرة نت من خلال الرابط الآتي : https://almahrahpost.com/news/12342#.XXEoStLXK1s.
4. يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، 1983م، ص116.

مزايا الدولة الموحدة البسيطة	عيوب الدولة الموحدة البسيطة
- التجانس البشري والاندماج السياسي (انتفاء العرقيات). - العقيدة الدينية الواحدة الجامعة والموحدة للمكونات البشرية للدولة. - الرقعة الجغرافية الواحدة المتصلة. - التأريخ والمصير الواحد. - اللغة الواحدة.	- المركزية الشديدة. - التعقيد الروتيني المجهد للمكونات البشرية في الدولة.

ولا تعتبر معالجة عيوب هذه الدولة بالمستحيل، حيث يرى الباحث أن ذلك يتم من خلال النصوص الدستورية التي تنص صراحة على اللامركزية المالية والإدارية الكاملة، وهو ما أخذت به الجمهورية اليمنية في دستورها الحالي عبر الانتقال إلى اللامركزية ومنح الصلاحيات المالية والإدارية الكاملة للسلطات المحلية. وقد بينت انتخابات المجالس المحلية في المديريات والمحافظات خلال فترتين انتخابيتين في 2001 و2006م فاعلية اللامركزية الإدارية والمالية،[1] لأن الدولة الموحدة البسيطة لم تعد كما هي في التاريخ السياسي القديم الذي ظهرت فيه المركزية الشديدة والتي شوهت الدولة البسيطة الموحدة، وأعطت الفرصة لدعاة التجزئة والتقسيم بالانطلاق نحو الدولة الاتحادية المركبة ذات الفدرالية السياسية التي تمزق النسيج الاجتماعي وتقضي على الاندماج السياسي بين المكونات البشرية للدولة. لذلك، يرى المفكرون أن الدولة الموحدة البسيطة تمتلك عوامل القوة التي تزيد من قدراتها وتعمل على تجميع عناصر القوة القومية وتعزز الوحدة الوطنية وتحافظ على بقاء الدولة في خارطة العلاقات الدولية. ويرى كل من ميكافيلي وهوبز ومورجانثو أن القوة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية.[2] كما أن الدولة الموحدة البسيطة قد تكون أقاليم أو ولايات أو محافظات، لأن التحديث والتطوير يتطلب تفويض الصلاحيات للحكم المحلي مع الاحتفاظ بحكومة واحدة ودستور واحد وقوانين واحدة وسلطة تشريعية واحدة يهيمن تشريعها على كل المكونات البشرية والجغرافية للدولة اليمنية الحديثة بما يعزز من السيادة الوطنية ويمنع التشرذم والانقسام. وقد برزت الحاجة إلى تحديد شكل الدولة مع تطور الحياة السياسية الذي رافق الفكر الإنساني، فقد رأى المفكرون السياسيون والباحثون والمهتمون ببناء القوة أنه لا يوجد نموذج فدرالي صاف يمكن تطبيقه في كل مكان،[3] وأن شكل الدولة لم يعد جامداً على الإطلاق. ويرون أن شكل الدولة تحت مسمى الدولة الاتحادية الفدرالية يأخذ أشكالاً متعددة تختلف من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى، رغم أن المسمى واحد "اتحادية فدرالية". والسبب في ذلك الاختلاف هو الخصوصية الجغرافية والخصوصية البشرية المتمثلة في العوامل المؤثرة في اختيار شكل الدولة، وأن دراسة الأشكال القائمة على أرض الواقع يعطي مؤشرات مختلفة عن بعضها البعض. ومع ذلك، قد تكون الدولة موحدة وبسيطة، ولكنها نقلت صلاحيات كاملة إلى مكوناتها الجغرافية و سلطاتها المحلية أكثر بكثير من دول تسمى دولاً فدرالية وهي تحتكر الصلاحيات في السلطة المركزية. وأكبر مثال على حالة الفدرالية الاتحادية هي الولايات المتحدة

1. تم الانتخاب بموجب نص المادة رقم (11) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 200م.
2. عبد الرزاق حسين، الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، 1976م، ص235-236.
3. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، 2006م، ص1.

الأمريكية وخاصة في الآونة الأخيرة،[1] حيث إن الاتجاه نحو المركزية الفدرالية واضح بشكل أكثر، الأمر الذي يعني أن تسمية فدرالية اتحادية أو موحدة بسيطة لم تعد ذات شأن يؤثر في الحياة السيا سية، لأن الأمور محكومة بالد ستور الذي يحدد الـ صلاحيات. فإذا كانت البلاد ذات أصل واحد ولغة واحدة ودين واحد وتاريخ واحد وم صير واحد وقدر واحد ورقعة جغرافية واحدة مت صلة غير منف صلة، فإن الدولة البسيطة الموحدة ذات الد ستور الواحد والحكومة الواحدة والسلطة التشريعية الواحدة والقوانين الواحدة والـصلاحيات الكاملة للسلطات المحلية تعد أرقى أشكال الدول في الفكر السياسي الإنساني.

2- الدولة الاتحادية المركبة:

إن الفدرالية تنطوي على توزيع سلطات الحكم بين الدول الأعضاء.[2] وفي ذلك التوزيع من المساوئ ما جعل بعض كتاب الولايات المتحدة الأمريكية ينتقدون الازدواجية في النظام الفدرالي الأمريكي. وينتقد المفكرون الفرنسيون بشدة مركزية النظام الفرنسي الموحد، ويعتقدون أنها تؤدي إلى شلل الأعمال الحكومية، رغم أن فرنسا دولة موحدة وتتمتع مجالسها المحلية بصلاحيات واسعة. من هنا جاءت المواقف المتناقضة من قبل مفكري الولايات المتحدة وكتاب فرنسا لأن في ذلك تعبيراً عن المزايا والعيوب لكل من مركزية السلطة وازدواجيتها. ولعل هذه المزايا والعيوب تفسر اتجاه الدول الفدرالية نحو المزيد من المركزية وتوسع الدول الموحدة في منح الصلاحيات لإداراتها المحلية.

ثانياً: الشكل السياسي للدولة

1- النظام النيابي:

مزايا النظام النيابي	عيوب النظام النيابي
– يؤمّن كبير الاستقرار السياسي ويمنع الانقلابات. – يحدد الو سيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة هي الانتخابات العامة. – يجعل السلطة التنفيذية مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام السلطة التشريعية ويجعلها حريصة على خدمة الشعب والوفاء بالالتزامات. – يؤمن الانسجام والتعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.[3] – وجود الرقابة المتبادلة التي تؤمن قدراً كبيراً من الاستقرار في الأداء والقدرة على الإنجاز.	– يعتمد التعددية الحزبية و سيطرة الأغلبية التي تؤدي إلى حكم الأقلية. – الأغلبية الجماهيرية التي يعتمد عليها غير واعية، مما يتيح للمنتخبين السعي إلى تحقيق مصالحهم. – يجيز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة ويستحوذ رجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية على تلك المواقع. – رئا سة الحكومة تحتاج إلى حالة من الانسجام بين الوزراء ورئيس مجلس الوزراء وهذا يصعب تحقيقه. – في حالة وجود حزبين فقط، تؤول الأمور إلى صاحب الأغلبية ويجعل الآخر يشن هجوماً لاذعاً بالحق والباطل، مما يؤدي إلى إضعاف الوحدة الوطنية.

1. المرجع السابق، ص. 71.
2. محمد كامل ليله، النظم السياسية، 1969م، ص112.
3. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، 1971م، ص97.

2- النظام الرئاسي:

مزايا النظام الرئاسي	عيوب النظام الرئاسي
– وحدة السلطة التنفيذية في شخص رئيس الدولة خصوصاً في الأزمات والحروب. – عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية والتنفيذية.[1] – سهولة اختيار المساعدين لرئيس الدولة. – يستطيع الرئيس أن ينفذ برنامجه دون إعاقة من السلطة التشريعية. – وجود الضوابط والتوازن في السلطات يحد من طغيان أحدهما على الآخر. – تفرغ الهيئة التنفيذية أو مساعدي الرئيس للمهام التنفيذية دون الانشغال بغيرها. – تطبيق السيا سات الحازمة دون أي إعاقة من السلطة التشريعية، لأن التقييم في الأنظمة الرئا سية متروك للانتخابات العامة فقط. – ضعف التأثير الحزبي على السلطة التشريعية لأن الأعضاء يدلون بأصواتهم تجاه القضايا الوطنية بحرية كاملة دون الخوف على المراكز الإدارية.	– رغم أن الرئيس مقيد بالنصوص إلا أن إمكانية الاستبداد بالرأي والإرادة واردة، وكما حدث في عهد إبراهام لنكولن في الولايات المتحدة الأمريكية عندما جمع مساعديه للتصويت على قضية ومع ذلك انفرد برأيه. – تقع جميع المسؤوليات على الرئيس دون الحكومة، الأمر الذي يضاعف الأعباء عليه. – لا يستطيع الرئيس أن يحل السلطة التشريعية في حالة زيادة الخلافات بين السلطة التنفيذية والتشريعية. – لا يحق للسلطة التشريعية إ سقاط الرئيس مما قد يؤدي إلى الا ستبداد بالسلطة وإن كانت محددة بفترة زمنية معينة. – تعديل الد ستور الفيدرالي في النظام الرئاسي يمر بإجراءات معقدة وتنفرد به السلطة التشريعية. – النواب في السلطة التشريعية في النظام الرئاسي لا يمثلون الشعب وإنما يمثلون مناطقهم فقط. – ليس هناك مركز ثقل محدد وإنما تتعدد مراكز القوى مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات والتنازع في الاختصاصات، والتي قد تستمر مدة وجود الرئيس في السلطة. – السيطرة على مجلس النواب إذا كان حزب الرئيس يمتلك الأغلبية الأمر الذي يتيح له تمرير القوانين، كما حدث في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت.[2]

إن رؤى بعض القوى السياسية التي تم عرضها في المبحث الثاني توافق على النظام النيابي على علاته دون اقتراح معالجة العيوب، وكذلك البعض الآخر الذي اقترح شكل النظام الرئاسي دون النظر في معالجة العيوب، مما يعني أنها تأخذ بالقوالب الجاهزة دون اعتبار للخ صوصية اليمنية جغرافياً وبشرياً. فمن خلال سياق العرض السابق لمزايا وعيوب النظامين النيابي والرئاسي، يتبين أن الأخذ بأي منهما دون معالجة عيوبهما د ستورياً وقانونياً يجعلهما غير قابلين للتطبيق بشكل مرضٍ يحقق الاستقرار السياسي القائم على القبول الشعبي، خاصة وأن المجتمع اليمني مجتمع قبلي وما زالت القبيلة تلعب دوراً بارزاً فيه.[3] كما أن العصبية القبلية تؤثر تأثيراً واضحاً في الحياة السياسية، ولا يختفي دور القبيلة إلا إذا كانت الحكومة قوية وقادرة على فرض هيبة الد ستور والقانون. وفي هذه الحالة، نجد أن المفاهيم

1. توفيق عبد الغني الرصاص، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، 1986م، ص92.
2. أحمد الكبسي وآخرون، مبادئ العلوم السياسية، 2008م، ص162.
3. محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، 1996م.

القبلية ذات العصبية غير الواعية تخف أو تحتجب في حالة قوة النظام السياسي، إلا أنها لا تنتهي وسرعان ما تبرز ما أن تظهر مشكلة تتعلق باستقرار الحياة السياسية، وتعود العصبية غير الواعية لتلعب دوراً سلبياً.

ويرى الباحث أن السبب الجوهري في ظهور العصبية غير الواعية في المجتمع اليمني بين الحين والآخر هو ضعف الحكومات المتعاقبة، فعندما لا تستطيع الحكومة فرض هيبة القانون في الدولة وتلجأ إلى أساليب المداراة والمجاملة ومكافأة قاطع الطريق أو مخرب المنشآت تحت مسميات مطالب حقوقية تظهر الصورة الغوغائية للعصبية القبلية.

ويمكن اقتراح شكل جديد للنظام السياسي يتفق مع الخصوصية البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية، وهو إما الأخذ بالنظام النيابي (بعد معالجة عيوبه) وبوجود مؤسسة رئاسية تستطيع تحقيق التوازن بدرجة أساسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنع طغيان أحدهما على الآخر؛[1] أو الأخذ بالنظام الرئاسي مع قوة المؤسسة التشريعية وبما يحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنع الطغيان والاحتكار والحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة اليمنية الحديثة.[2]

ثالثاً: النظام الانتخابي

تبين من الجدول رقم (2) بشأن رؤى القوى السياسية المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني أن الجميع قد أظهر حرصاً على إصلاح النظام الانتخابي. ومن تلك الرؤى من تبنى القائمة النسبية دون الإشارة إلى الصعوبات التي ستواجه العمل التنفيذي في الميدان، بل ولم تشر إلى العيوب وكيفية معالجتها. وتبنى البعض الآخر القائمة الفردية أي النظام الانتخابي القائم، فيما انتقدت رؤى أخرى القائمة الفردية وركزت على القائمة النسبية دون أن تقدم الحلول العملية لمعالجة العيوب. كما اقترح البعض تبني 50% للقائمة الفردية و50% للقائمة النسبية كحلول وسط، غير أنها لم تقدم تفصيلاً لكيفية التطبيق الميداني. وأخيراً، رأى البعض تبني القائمة النسبية واختار منها القائمة المغلقة.

وقد استنتج الباحث من دراسات سابقة أن النظام الانتخابي المعمول به لم يكن محل خلاف يشغل حيزاً كبيراً من الخلافات السياسية،[3] كما أن اختيار نظام انتخابي معين لا يعني أن الأنواع الأخرى من النظم الانتخابية مرفوضة لذاتها وإنما لخصوصيات مجتمعية وجغرافية وهي التي تفرض صناعة نموذج انتخابي يتناسب مع تلك الخصوصيات ويسهل التعامل معه إدارياً وانتخابياً من خلال التوصل إلى حلول وسط.[4] ويحتاج هذا الموضوع إلى دراسة غير متسرعة من القوى السياسية من أجل الوصول إلى الأنسب والأكثر قبولاً. ولعل الدراسات التي أنتجت في هذا الميدان تساعد على الاختيار الذي يتناسب مع الخصوصية الجغرافية والبشرية للدولة اليمنية الحديثة.

1. علي مطهر العثربي، النظام السياسي في اليمن بين النيابي والرئاسي.
2. قدم الباحث ورقة علمية للنظام السياسي للدولة اليمنية الحديثة في ندوة علمية في إبريل 2013م نظمها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجامعة صنعاء بالتنسيق مع قطاع الفكر والثقافة والإعلام بالمؤتمر الشعبي العام وبحضور أعضاء مؤتمر الحوار الوطني (فريق بناء الدولة).
3. أعد الباحث دراسة لم تنشر بعنوان "النظام الانتخابي الأنسب للجمهورية اليمنية" استعرض فيها التجارب الانتخابية في 1993م و1997م و2003م.
4. مازن حسن، النظم الانتخابية: دراسة مقارنة، 2011م، ص101.

إن البحث في الأ سباب التي حالت دون التوافق الكامل للقوى السـيا سية المشـاركة في مؤتمر الحوار الوطني ليسـت الأ سباب التي سيق وأشـارت إليها الدرا سة من قلة خبرة وتغليب الم صالح الفئوية والحزبية والمناطقية والتركيز لدى البعض على المردود المالي والاعتماد على النماذج الجاهزة، إذ إن هذه أ سباب طبيعية واليمنيون أقدر على تجاوزها. فهناك أ سباب أكثر تعقيداً وأشـد خطراً على السـيادة الوطنية للجمهورية اليمنية، وتمثل حجر عثرة كبرى في طريق ا ستكمال بناء الدولة اليمنية الواحدة والموحدة. وتتمثل تلك الأ سباب في الولاءات الخارجية لبعض القوى السـيا سية والتي تسـببت في جلب التدخلات الخارجية، ومنها تدخلات إقليمية وعربية ودولية. وتعتبر هذه التدخلات الخارجية عميقة ومعقدة بتعقد المنافع والمصالح التي أثرت على مستوى علاقات اليمن بالعالم، والتي يمكن حصرها في الآتي:

أ) الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجمهورية اليمنية: والذي جعلها محط أطماع القوى الاستعمارية عبر مختلف العصور، حيث تقع في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية وقارة آسيا ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب المحيط الهندي بواجهتين بحريتين تمتدان بأكثر من2500 كم. ويحد اليمن من الشرق سلطنة عمان بشريط حدودي 288 كم، ومن الشمال المملكة العربية السعودية بحدود بين البلدين تتجاوز 1,458 كم. ويشرف اليمن على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن والبحر العربي، والذي يعد طريقاً إستراتيجياً للناقلات العملاقة الحاملة لنفط الخليج العربي المتجهة إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن هذا الموقع الحساس يشكل حزاماً أمنياً للجزيرة العربية والخليج العربي تبدأ تأثيراته من قناة السويس وتنتهي في شط العرب ليبلغ نقطة التحكم في مضيق باب المندب. ويتميز الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية بالتعرجات ذات البعد الإستراتيجي في بناء الموانئ والمناطق الحرة، يضاف إلى ذلك الجزر اليمنية التي يزيد عددها عن 216 جزيرة يمنية تنتشر على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي وتتوزع على أربعة قطاعات،[1] حيث يشمل قطاع البحر الأحمر 181 جزيرة وقطاع خليج عدن 23 جزيرة وقطاع البحر العربي 5 جزر إضافة إلى قطاع المحيط الهندي الذي يضم 7 جزر. ويتبين مما سبق أن الجمهورية اليمنية تعتبر همزة الوصل بين القارات الثلاث (أوروبا وآسيا وأفريقيا).

إن أراضي الجمهورية اليمنية غنية بالثروات النفطية والغازية وغيرها من الموارد الطبيعية. كما إن اليمن مازالت بكراً وقابلة للاستثمار الذي يحقق القوة الاقتصادية الفعالة في العلاقات الدولية المعاصرة، وكل ذلك يشكل بُعداً إستراتيجياً يشـغل العالم. كما أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية لا يمكن أن يأتي منف صلاً عن الأمن القومي للأمة العربية، لأن اليمن م صدر العرب و سند الأمة منذ فجر التاريخ وهو أصـل الدولة العربية الواحدة ومبتدؤها الأول. فدرا سة تاريخ الصرـاع السـياسي بين الأمم لم يبين دولاً في الوطن العربي في مواجهة الروم والفرس سوى دولة واحدة هي اليمن. وقد كان ذلك واضـحاً في الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسـبئية والحميرية التي امتد نفوذها إلى البحر الأبيض المتو سط، ثم في الإمبراطورية الإ سلامية التي أ سسـها اليمنيون إلى جانب ر سول الله محمد صـلى الله عليه وآله و سلم والتي انطلقت من أرض اليمن وسادت كل المكونات الجغرافية والبشرية للوطن العربي.

ب) الأطماع الاستعمارية: إن الأطماع الاستعمارية في خيرات اليمن وموقعها الجغرافي المتميز ظهر قديماً وحديثاً، فالاستعمار البريطاني احتل مدينة عدن في سنة 1839م وفصل هذه المدينة عن الريف المجاور لها ليطلق عليها اسم "مستعمرة عدن".[2] كما عمل على تثبيت سياسة فرق تسد من خلال إنشاء تيارات سياسية متناحرة يعمل على استمرار

1. علي مطهر العثربي، المبادئ العامة للجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، 2021م، ص157.
2. علي مطهر العثربي، المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة، 2008م، ص159.

خلافاتها وصراعها. فقد ظهرت العديد من التيارات المناطقية والطائفية التي لا تؤمن بالوحدة اليمنية، جعل منها الاستعمار وسيلته للحيلولة دون قيام الدولة اليمنية الواحدة والموحدة. كما حاربت بريطانيا الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر مستخدمة أدواتها التي صنعتها في معاهدة سايكس-بيكو سنة 1916م. ولعل المتابع اليوم لمحاولات الاستعمار الجديد سيجد أن الاستعمار القديم ما زال يمتلك أدواته ويحركها وفق أطماعه الاستعمارية القديمة.

إن دراسة الأدوات الاستعمارية الجديدة يوصل المتابع للحالة الصراعية الراهنة في اليمن إلى نتيجة مفادها أن الأدوات الا ستعمارية الجديدة هي نفسها أدوات الا ستعمار القديم، وأن الاختلاف في الصراع الا ستعماري الجديد هو اتخاذ منهج جديد لتعميق التشطير والتقسيم من خلال ضرب العرب بالعرب بعد أن عجز في فرض التشطير والتقسيم بكل و سائله المستخدمة وبدرجة أ سا سية على اليمنيين وبدرجة ثانوية على العرب لمنع قيام الوحدة العربية بعد أن أدرك أن اليمنيين مصـــرون على الوحدة العربية ويرون أن لا مكان للأمة العربية إلا في وحدتها. لذلك، أوحى الاستعمار إلى أدواته القديمة الجديدة في الجزيرة والخليج العربي للقيام بتنفيذ مخططه الا ستعماري، لاعتقاده أن تنفيذ هذا الدور سيمنع استمرار الوحدة اليمنية وسيحول دون قيام الوحدة العربية. وقد جعل الاستعمار أداته اليوم فيما اصطلح على تسميته بالتحالف العربي الذي شن الهجوم المباغت على المقدرات اليمنية في 26 مارس 2015م، ليقوم بمحاولة تثبيت السياسة الاستعمارية (فرق تسد) من خلال إنشاء الكيانات الانفصالية ودعمها باتجاه تشطير اليمن ومنع بناء الدولة اليمنية القادرة على استغلال مواردها المتنوعة وموقعها الإستراتيجي.

ولئن كانت هذه الأ سباب أكثر تعقيداً في العلاقات الدولية، إلا أن اليمنيين قد برهنوا للعالم أنهم الأقدر على حماية وصيانة المنافع والم صالح المشتركة مع الجمهورية اليمنية عندما لا تكون هناك تدخلات خارجية في الشأن الداخلي اليمني، وعندما تؤمن دول الجوار الجغرافي ودول الإقليم العربي ودول العالم أن الوحدة اليمنية عامل ا ستقرار للعالم. ولعل البرهان العملي الذي قدمه اليمنيون هو حالة ا ستقرار الملاحة البحرية في البحرين الأحمر والعربي والمحيط الهندي خلال الفترة التي تمكن فيها اليمنيون من ا ستعادة وحدة دولتهم دون التدخل الخارجي في 22مايو 1990م والتي ا ستمرت حتى 2011م. والأكثر من ذلك أن جارتي الجمهورية اليمنية وهما المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان قد أدركتا ذلك البيان العملي للوحدة اليمنية من خلال الا ستقرار الذي تحقق بالوحدة اليمنية وتبادل الم صالح المشتركة وانسياب التجارة البينية دون عائق فضلاً عن ترسيم الحدود مع الجمهورية اليمنية بشكل هادئ ومساعد على الاستقرار السياسي. وبذلك، فإن الاتفاقيات السياسية بين الدول هي التي تتم في ظروف الاستقرار السياسي للدول، لأنها قائمة على التكافؤ والندية وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وليســت قائمة على الا ستقواء والغلبة، إذ إن الحالة الأخيرة تخلق الشعور بالغبن والحيف وتجعل الشعوب تبحث عن و سائل إزالتهما بشكل دائم، الأمر الذي يشعل فتيل الحروب والانتقام ويعرض السلام الدولي لعدم الاستقرار.

إن التدخلات الخارجية قد مارست ضغوطاً مباشرة على مؤتمر الحوار الوطني ودفعت باتجاه الإسراع في عقد الجلسة الختامية في 7 يناير 2014 م على اعتبار أن جميع قضايا الحوار قد تم معالجتها والتوافق عليها. غير أن الـ صورة التي كانت عليها القوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني لم تكن وردية كما صورها الإعلام الموجه، إذ إن المتحاورين كانوا مازالوا في أمس الحاجة لمزيد من الوقت من أجل مراجعة الأمور المختلف عليها وتقليب وجهات النظر للوصول إلى ما ينسجم مع الخصوصية الجغرافية والبشرية والإمكانيات المالية المتاحة واللازمة لتحقيق أدنى درجات القبول الشعبي. إلا أن التدخلات الخارجية لم يرق لها استمرار توافق اليمنيين على قضايا مستقبل أجيالهم، لأنها تصر على جعل اليمن ضعيفاً مثقلاً بتبعات الصراعات التي فرضتها على اليمن الأرض والإنسان. ومن ذلك التدخل فرض تحولات سيا سية

جذرية تمس شكل الدولة ومضمونها الفدرالي السياسي الذي يقسم اليمن الواحد والموحد إلى مجموعة من الكنتونات المتصارعة وإبعاده عن مشروعه الوحدوي العربي من خلال محاولة حشر ما لم يتم التوافق عليه داخل مكونات مؤتمر الحوار الوطني، كالإصرار على شكل الدولة السياسي والإداري (الفدرالية السيا سية) بما لا يتفق مع الخ صوصية الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية.

إن ما حدث من حشر لمواد غير متوافق عليها في مخرجات الحوار الوطني قد أجج الصراع من جديد وأثار المخاوف في أو ساط القوى الوطنية، والتي منها ما هو متعلق بإعادة تكريس المحاصـ صة في السلطة على أ ساس شطري وآثاره السلبية المحتملة في تعزيز ثقافة الانتماء المناطقي على حساب الهوية الوطنية العليا. كما أن شغل المراكز القيادية والوظائف العليا في الدولة حسب معايير الانتماء الجغرافي وليس المؤهلات والكفاءة يدفع الناس لتغليب الولاءات والهويات الضيقة على الولاء الوطني الكلي للجمهورية اليمنية بهدف الحصول على الوظائف أو التعيين ونيل الحقوق المرتبطة بالدولة. كذلك، هناك مخاوف كبيرة على المدى البعيد منها مخاطر تكوّن مراكز نفوذ متنافسة على أ سس شطرية داخل مؤ سسات الدولة المدنية والعسكرية الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على نمو السلوك الشوروي الديمقراطي ويقضي على مبدأ التداول السلمي للسلطة وينهي مفهوم المشاركة السيا سية. والأخطر أن هذا التقا سم للسلطة والثروة سيعمق تمايز الهويات بين المكونات الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية ويعيق الاندماج السياسي ويضعف القوة القومية للجمهورية اليمنية ويمنع عجلة التنمية المستدامة، وهو ما قد يعزز الانقسام الداخلي ودعاوى الانف صال على المدى الطويل. بل وأبعد من ذلك، التناقض بين ما ن صت عليه الوثيقة الأممية الدخيلة على مخرجات الحوار الوطني الشامل وما تم التوافق عليه، حيث ن صت الوثيقة الأممية على: "تكون إدارة وتنمية الموارد الطبيعية منها النفط والغاز وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الإقليم والسلطة الاتحادية، وفق ما ينصّ عليه القانون الاتحادي. وبموجب القانون نفسه، يكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة بالتنسيق مع الإقليم.". ويظهر هذا النص تعارضاً فاضحاً مع السيادة الوطنية الواحدة التي لا تعلوها سلطة ويتناقض جملة وتفصلاً مع نص آخر من مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها الذي ينص على: "الثروات الطبيعية بجميع أنواعها وم صادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الداخلية أو في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقت صادية الخال صة أو في الجرف القاري هي ملك عام للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة، على أن توزع وارداتها بشكل عادل ومنصف في جميع أنحاء البلاد وينظم ذلك بقانون.".

إن محاولة تزييف بل وتغييب الإرادة الكلية للمكونات البشرية والجغرافية للجمهورية اليمنية قد ظهر واضحاً من خلال الضغط والتعنيف الذي مارسته القوى الخارجية لإنهاء جلسات مؤتمر الحوار الوطني ومحاولة فرض مخرجات لا صلة لها بتوافق القوى السياسية المشاركة، وهو أن هذا التفصيل لم يكن يمنياً لأنه عبر عن مصالح غير وطنية. ولوكان يمنياً لأخذ في الحسبان العوائق المالية والسيا سية التي ستقف أمام التطبيق، ومن أبرزها الحاجة إلى موارد مالية كبيرة لتنفيذ ما يتعلق بإنشاء السلطات التنفيذية والتشريعية في الولايات والأقاليم والمركز، وكذلك التعويضات ورد الحقوق، بمعنى أن التفكير الذي سيطر على المتحاورين في مؤتمر الحوار هو الرغبة في إرضاء القوى السيا سية التي اختارتهم أعضاءً في مؤتمر الحوار الوطني. وقد تم تغييب التفكير في الم صلحة العامة ومستقبل اليمن واليمنيين، الأمر الذي زاد من حدة المخاوف لدى المكونات البشرية للجمهورية اليمنية التي علمت بحقيقة التآمر على الوحدة

اليمنية والتي ا ستقت ذلك العلم من خلال و سائل الإعلام والمناقشات العامة والندوات والمؤتمرات وو سائل التواصل الاجتماعي.

لقد ضاق اليمنيون ذرعاً من التدخلات الخارجية وأدى كل ذلك إلى تفجر ال صـــراع من جديد، وعلى إثر ذلك جرت مشاورات بهدف التوصل إلى مبادئ ضابطة لمخرجات الحوار الوطني تضمن عدم تسرب أي نصوص غير متوافق عليها، حيث تم الاتفاق على تأجيل الجلسة الختامية إلى اليوم التالي وعلى صياغة المبادئ الضابطة وإعلانها في بيان أصدرته رئا سة مؤتمر الحوار الوطني في 7 يناير 2014م. وفي الجلسة الختامية، أصدر مؤتمر الحوار الوطني الشامل في جلسته العامة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 8 يناير 2014م بياناً أيد فيه البلاغ ال صادر عن هيئة رئا سة المؤتمر بتاريخ 7 يناير 2014م، وصوت عليه مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالإجماع والذي شمل المبادئ الآتية:[1]

المبدأ الأول: إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة والتي ستشكل محددات للد ستور القادم لا يمكن لها أن تتعارض مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومبادئها العامة ومع قراري مجلس الأمن (2014) و(2015).

المبدأ الثاني: إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة لن تؤ سس لأي كيانات شـــطرية أو طائفية تهدد وحدة اليمن وأمنه وا ستقراره، وبأنها ستضمن حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الجنوبية في إطار دولة موحدة على أ ساس اتحادي وديمقراطي وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية.

المبدأ الثالث: إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة تهدف إلى معالجة مظالم ضحايا الصراعات السياسية كافة، وفي حدود إمكانيات الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

المبدأ الرابع: ضرورة تضمين الدستور الجديد نصوصاً قاطعة تصون وحدة اليمن وهويته أرضاً وإنساناً وتمنع أي دعاوى تخل بذلك، ويعتبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل هذا البيان وثيقة من وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

إن الاجماع الذي حدث في الجلسة الختامية كان ينبغي أن يحافظ على سيادة و سلامة ووحدة الدولة اليمنية الواحدة والموحدة، إلا أن أيادي العبث وأدوات الاستقواء بالخارج أصرت على المضي في مشروع تخريب وتدمير الدولة اليمنية تنفيذاً لإرادة القوى الخارجية، وهو ما ينبغي التنبه له ليدرك الجميع أن القوى الخارجية قد ساءها التقارب الذي حققه أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في الجلسة الختامية للمؤتمر، بل وأفزعها الإجماع الذي حظيت به المبادئ الأربعة الضابطة لمخرجات الحوار الوطني التي صوت عليها المشـــتركون في الحوار الوطني بالإجماع وعلى أن تكون تلك الضوابط حاكمة لكافة مخرجات الحوار الوطني. وقد دفع ذلك القوى الخارجية إلى تحريك أدواتها في الداخل والخارج لتعطيل مسار الإرادة اليمنية ومحاولة إدخالها في نفق أشد ظلمة، حيث تفجرت الأوضاع السياسية وانقسمت القوى السياسية، قسم ثبت على مبدأ الولاء الوطني الشريف الذي لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها أو نوعها ممثلا بالقوى المواجهة للتدخل العسكري، وآخر ارتمى في أحضان الخارج.

وقد حاول الخيرون تجنيب البلاد مزالق التدخل الخارجي من خلال الســعي إلى لملمة ال صف وأجريت اتـ صالات بين الفريقين أ سفر عن تشكيل حكومة السلم والشـــراكة من أجل ا ستكمال تحديث الدولة اليمنية من خلال تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشـامل التي توافقت عليها جميع المكونات اليمنية، وبما يمكن من البناء الد ستوري

1. علي مطهر العثربي – المختصـــر في تاريخ نشـــوء الدولة والديمقراطية في اليمن – مكتبة ومركز الإعلام للطباعة والنشر صنعاء الطبعة الأولى 2019م ص 346.

الذي يركز على سيادة القانون، ويظهر الالتزام المطلق بوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وبما يحقق الشراكة في تشخيص القضايا ووضع الحلول المناسبة. وقد تم تشكيل حكومة السلم والشراكة بموجب القرار الجمهوري رقم (40) لسنة 2014م الذي صدر بتاريخ 2014/11/7م برئاسة خالد بحاح من كافة القوى السياسية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني.

إلا أن تلك الجهود لم تنجح في التأ سيس لفترة انتقالية جادة تلتزم بمبادئ اتفاق السلم والشراكة الذي صاغته القوى السيا سية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني وتم توقيعه في العاصمة صنعاء يوم 21 سبتمبر 2014م برعاية الأمم المتحدة، حيث تجددت الصراعات من خلال إصرار بعض القوى السيا سية على الاستقواء بالقوى الخارجية. بل، بلغت درجة التدخلات الخارجية في اليمن أعلى مستوياتها من خلال التدخل العسكري لدول التحالف العربي الذي شن هجوماً مباغتاً في 26 مارس2015م ضد سيادة الجمهورية اليمنية ودمر كل مقومات الحياة في اليمن، واستهدف الكتلة البشرية بعد أن دمر كل البنى التحتية والقدرات الاقتصادية بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية وكل حلفائها في العالم. ونظراً للحيز المتاح للدرا سة البحثية يكتفي الباحث بالإشارة إلى تلك الأ سباب لتتاح الفرصة أمام الباحثين لإشباعها بحثاً ليعرف العالم المعاناة الحقيقة لليمنيين من جور تلك التدخلات التي ضاق منها اليمنيون، حيث ستتضمن الدراسة البحثية توصيات مبنية على الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن ما تم تقديمه في هذه الدراسة قد ركز على التحليل المنهجي والموضوعي لرؤى القوى السياسية التي قدمت لمؤتمر الحوار الوطني، واكتفت الدراسة بالتركيز على الشكل السياسي والإداري وشكل النظام الانتخابي للدولة اليمنية الحديثة، على أمل أن تثرى كل موضوعات الحوار الوطني بجدية وموضوعية ومنهجية البحث العلمي ليتمكن اليمنيون من ر سم ملامحة دولة النظام والقانون القائمة على العدل والمساواة والشعور بأمانة المسؤولية تجاه مستقبل الأجيال اليمنية القادمة، ورفض التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي للدولة اليمنية الحديثة.

الخاتمة واستشراف المستقبل

إن نتائج الدراسة التحليلية للرؤى المقدمة من القوى السيا سية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني تكمن في الفرضيات التي طرحت في مقدمة هذه الورقة البحثية، حيث أشارت الأولى منها إلى أن "جميع رؤى القوى السيا سية حول شكل الدولة اليمنية الحديثة سيا سياً وإدارياً محل اتفاق إلا البعض منها كان محل اختلاف". وقد تبين من خلال الدرا سة عدم صحة الفرضية، إذ بينت الدراسة الاختلاف الذي فجر الأوضاع السياسية وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وعرض البلاد لمخاطر التدخلات الخارجية الطامعة في الأرض والثروة اليمنية. وأعزى الباحث السبب في ذلك إلى ضعف الخبرة لدى بعض المتحاورين والاتجاه نحو الأخذ بالنماذج الجاهزة في شكل الدولة ونظامها السياسي دون التركيز على الخصوصيات الجغرافية والبشرية للجمهورية اليمنية.

وفي حين ن صت الفرضية الثانية على أن "النظام الانتخابي المتوافق عليه في رؤى القوى السيا سية المقدمة للحوار هو القائمة النسبية"، فقد بينت الدراسة عدم صحة الفرضية وأوضحت حالة الحرص التي أظهرته كل المكونات السياسية على إصلاح النظام الانتخابي، حيث يرى الباحث أن موضوع صناعة النظام الانتخابي الأمثل لليمن يحتاج إلى رؤية منهجية علمية موضوعية تستفيد من كل الدرا سات التي غاصت في أغوار هذا المجال وهو ما أوصى به الباحث. أما الفرضية الثالثة فقد نصت على أن "التدخلات الخارجية أفشلت مؤتمر الحوار الوطني"، حيث ثبت صحة هذه الفرضية من خلال ما بينته الدرا سة من تحليل لتلك التدخلات التي أصرت على ضرورة إنهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني دون

إعطاء وقت كاف لا ستكمال التوافق على القضـايا الخلافية. كما بينت الدرا سة حالة الإصرار على حشر مواد لم يتم التوافق عليها بين القوى السـيا سية المشـاركة في مؤتمر الحوار الوطني مما أثار مخاوف في أو ساط القوى السـيا سية والشـعبية من احتمالات تفتيت وتشـطير اليمن الواحد والموحد، والذي اتضـح كل ذلك من خلال التدخل العسـكري المباغت ضد كل مقومات الحياة في الجمهورية اليمنية في 26 مارس 2015م.

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة الاستنتاجات الآتية:

1) إن اختيار الشـكل السـياسي والإداري والنظام الانتخابي للدولة اليمنية الجديدة لم يكن عملية مزاجية أو رغبة شخصية، لأن التفضيلات بين الأشكال المختلفة يحتاج إلى منهجية علمية تتجاوز الرغبات والأهواء وتركز على الموضوعية والمصلحة القومية للدولة اليمنية والعوامل المؤثرة والخصوصيات الجغرافية والسكانية للجمهورية.

2) إن القوى السياسية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني لم يتَح لها الاستفادة من الدراسات العلمية ولم تمكن من الاستعانة بالخبرات العلمية اليمنية الأكثر دراية بالخصوصيات اليمنية التي تتعلق بموضوع اختيار شكل الدولة الإداري والسياسي والنموذج الانتخابي المناسب.

3) إن التدخلات الخارجية بكل أشـكالها وأنواعها قد أعاقت نجاح حوار اليمنيين ودفعت ببعض القوى السـيا سية إلى حالة الاستقواء بالغير، الأمر الذي أوصل اليمن إلى التردي غير المسبوق.

4) إن الوحدة اليمنية صمام أمان لمستقبل أجيال اليمن وعامل استقرار للمنطقة العربية والعالم.

التوصيات

إن انعقاد مؤتمر الحوار الوطني خلال الفترة من 18 مارس 2013م وحتى 8 يناير 2014م كان قد وضع اللبنة الجادة في مسار التسوية السياسية للأزمة اليمنية، غير أنه لم يكتب لهذه العملية النجاح الذي يحقق الإرادة الجمعية للمكونات الجغرافية والسكانية للجمهورية اليمنية للأسباب التي أشارت إليها الدراسة. لذلك، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1) الحفاظ على الوحدة اليمنية والوقوف في وجه التفرقة العنصرية.

2) الحفاظ على النسيج الاجتماعي ومنع التصرفات المخلة والمضرة بوحدة الجبهة الداخلية.

3) على النخب الفكرية والسـيا سية والثقافية اليمنية المعاصرة أن تنبذ التف صيلات المناطقية والحزبية والمذهبية والجهوية، وعلى القوى الوطنية كافة أن ترفض التبعية أياً كان شكلها أو نوعها، وأن يعمل الجميع على صناعة الشكل المناسب سياسياً وإدارياً وانتخابياً للدولة اليمنية الحديثة بما يحقق التطلعات المستقبلية للأجيال اليمنية والاستمرار في الحوار الوطني الذي لا يستثني أحداً واعتباره منهج الحياة السياسية المستدام.

4) عدم الركون إلى النماذج الجاهزة في شكل الدولة اليمنية الحديثة.

5) التركيز على الخ صوصية الجغرافية والبشـرية للجمهورية اليمنية في صناعة شكل الدولة الحديثة (دولة النظام والقانون).

6) الاعتماد المباشر والفعال على الخبرات اليمنية في الفقه الد ستوري والنظم السيا سية والبعد السياسي الإ ستراتيجي، كونها أكثر دراية بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة اليمنية.

7) الاستفادة من جميع الدراسات العلمية الحديثة المتعلقة بشكل الدولة السياسي والإداري والانتخابي.

8) التركيز على اختيار القيادات العلمية المهتمة بمستقبل الأجيال القادمة في الفعاليات الحوارية والاستشارات المنهجية.

9) ترسيخ مبدأ الولاء الوطني الشريف الذي يرفض في كل الأحوال التبعية أياً كان شكلها أو نوعها.
10) تسريع الحوار القادم بين اليمنيين ورفض أي تدخل خارجي من قبل كل القوى السياسية والاعتماد على القدرات اليمنية الأكثر ارتباطاً بالأرض اليمنية.
11) على مؤسسات الأمم المتحدة أن تمنع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للجمهورية اليمنية، وأن تهيئ الظروف اللازمة للحوار اليمني المفتوح بكل مصداقية.

تلك أبرز التوصيات التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها من أجل الاعتماد المباشر على الإنسان اليمني في بناء القدرات اليمنية وتجميع عناصر القوة للدولة اليمنية القادمة، وأرجو من الله العلي القدير أن يحفظ اليمن وأهله واحداً موحداً إنه على كل شيء قدير.

المراجع

1- أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، دار الملايين، بيروت، 1971م.
2- أحمد الكبسي وآخرون، مبادئ العلوم السياسية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2008م.
3- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984م.
4- أحمد أمين سليم، جوانب من تاريخ وحضارة الجزيرة العربية في العصور القديمة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2009م.
5- أمين عبدالفتاح محمود عامر، تاريخ شبه الجزيرة العربية القديم، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2006م.
6- السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، مطبعة النصر، مصر، 1940م.
7- توفيق عبد الغني الرصاص، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1986م.
8- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار القلم للملايين، بيروت، 1978م.
9- علي مطهر العثربي، المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، 2008م.
10- .....، المبادئ العامة للجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، مكتبة ومركز الإعلام والنشر والتوزيع، صنعاء، 2021م.
11- .....، المختصر في تاريخ نشوء الدولة والديمقراطية في اليمن، مكتبة ومركز الإعلام للطباعة والنشر، صنعاء 2019م.
12- .....، التحول الديمقراطي في اليمن: دراسة تحليلية لتجربة المؤتمر الشعبي العام في الفترة من عام 1982م إلى 2016م، مكتبة الإعلام للطباعة والنشر، صنعاء، 2019م.
13- عثمان خليل عثمان، القانون الدستوري، مصر، 1954م.
14- عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القاهرة، 1969م.
15- عبد الرزاق حسين، الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة أسد، بغداد، 1976م.
16- فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971م.
17- وزارة الشئون القانونية، قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية رقم (4) لسنة 2000م، مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء، 2000م.
18- محمد عبد القادر بافقيه، اليمن القديم من دولة القبيلة إلى الدولة الواحدة، مجلة قضايا العصر، العددان 4 و5، مؤسسة 14 أكتوبر، عدن، إبريل 1990م.
19- محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
20- محمود عاطف البناء، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980م.
21- مازن حسن، النظم الانتخابية: دراسة مقارنة، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2011م.
22- محمد كامل ليله، النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1969م.
23- اليمن الواحد: الجمهورية اليمنية 22مايو 1990م، المطابع الحديثة للأوفست، صنعاء، 1990م.
24- علي مطهر العثربي، النظام الانتخابي الأنسب للجمهورية اليمنية، ورقة بحثية غير منشورة.

25- .....، النظام السياسي في اليمن بين النيابي والرئاسي، ورقة بحثية منشورة في المواقع الإلكترونية منها المؤتمر نت، وحشد نت وقوقل.

26- هـ .ح، الطريق إلى البحر المفتوح، صحيفة استرالية، 1993م.

27- https://almahrahpost.com/news/12342#.XXEoStLXK1s.

28- https://marebpress.com/articles.php?lang=arabic&id=18241 .